تقرير حول مشاركة
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
في
المنتدى الاجتماعي المغربي الثاني

جامعة الرباط

27–29 تموز (يوليو) 2004

ARAB NGO NETWORK FOR DEVELOPMENT

مـــدخـــل

انعقد «المنتدى الاجتماعي المغربي» الثاني في الرباط بين 27 و 29 تموز (يوليو) 2004. ويمثِّل هذا المنتدى تجربة مهمَّة ومتميِّزة في المنطقة العربية، حيث تنفتح مجموعات المجتمع المدَني على تجارب المنتديات الاجتماعية ببطء ولكن بثبات. وقد غطَّت أجندة المنتدى مسائل: العولمة النيوليبرالية والتنمية البشرية وحقوق المرأة والتغيُّرات الجيوسياسية والديموقراطية والحريات العامة والأبعاد الثقافية والبيئة والتنمية المستدامة والهجرة وديناميةالحركة الاجتماعية العربية.

وقد حفل المنتدى الاجتماعي المغربي الثاني بتنظيم أول منتدى اجتماعي مغربي للشباب، ناقش مختلف القضايا التي تهم الشباب، بما في ذلك قضايا الدين والتعليم والفنون والثقافة والتطوُّعية والإعلام والهجرة والحرب وحقوق الإنسان والجنس وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف المنتدى الاجتماعي المغربي فعاليات ثقافية وفنية عديدة وأفسح المجال أمام المشاركين لعرض المنتجات والمواد التي تمثِّل خلفيَّاتهم ومنظَّماتهم وبلدانهم وأوضاعها، إلخ..

كان سواد المشاركين في المنتدى من المغرب، ولكنَّ القضايا التي نوقشت تجاوزت حدوده لتشمل تأثيراتها على حياة كل مواطن في البلدان العربية وكل ناشط من ناشطي المجتمع المدني. هذا، وتكمن

أهمية هذا المنتدى في المساحة التي أُتيحت أمام أكثر من ألف من ناشطي المجتمع المدني المهتمين والمعنيين للالتقاء والمداولة في القضايا المذكورة؛ حيث اتَّسم اجتماعهم بنوعيته وأهميته البالغة نظراً لحماسهم جميعاً وإصغاء بعضهم لبعض وتبادلهم الخبرات ونقل التجارب.

ومن يشارك في اجتماعات المنتدى الاجتماعي المغربي يحمل معه عادةً العديد من الأسئلة لطرحها على الآخرين، كما يحمل معه تجربة البلد الذي جاء منه، فضلاً عن التساؤلات المتعلقة بما يمكن أن يكون قرأه عن قضايا أو من كتب عنها أو عمل عليها. ومن حيث المبدأ، فإنَّ المنتدى الاجتماعي المغربي يعطي دفعاً قوياً لتنمية الحركة الاجتماعية في المنطقة العربية. ولا ريب أنَّ مزيداً من المشاركين من المنطقة العربية يُتوقَّع أن يسهم في هذا الحدث المهم. ومع تعاظم المشاركة العربية ودعمها لتجربة المنتدى الاجتماعي المغربي وإغنائها، فممَّا لا شك فيه أنَّ المشاركة في المنتدى بحدِّ ذاتها تمنح المشارك دفعاً جديداً لنشاطيته والعثور على مكانٍ ومعنىً لوجوده ضمن صورة أكبر وأوسع لحركة اجتماعية عربية.

جمع المنتدى الاجتماعي المغربي زهاء 1500 مشارك، بمن فيهم نحو 100 مشارك من مختلف البلدان العربية (تونس، لبنان، سورية، الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، اليمن، السودان، فلسطين). وبالإضافة إلى ذلك، حضر المنتدى الاجتماعي المغربي الثاني عدد من تجمعات المجتمع المدني الأجنبية وشارك ممثلوها في جلسة الافتتاح التي تحدث فيها الناشط الفلسطيني الدكتور مصطفى البرغوثي

والناشط التشيلي السيد «غوستاف مارتن»، ممثل اللجنة الدولية للمنتدى الاجتماعي العالمي، مما أثارت لديهم انطباعات قوية.

وشاركت أيضاً شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في المنتدى من خلال تنظيم مشاركة مجموعة مكوَّنة من 30 ناشطاً عربياً، منهم 13 شاباً جاؤوا من 10 بلدان عربية؛ فضلاً عن تنظيمها مؤتمرين وثلاث ورش عمل هي:

1- مؤتمر «مستقبل الحركة الاجتماعية العربية».
2- ورشة عمل «الاتجاهات السائدة في قضايا الشباب في حملة أهداف التنمية الألفية».
3- ورشة عمل «أثر الحرب على الشباب».
4- ورشة عمل «الأزمة في دارفور، السودان».

1 - مؤتمر «مستقبل الحركة الاجتماعية العربية»

أدار الأستاذ زياد عبد الصمد(*) جلسة الافتتاح فلاحظ في مداخلته أنَّ هذا المؤتمر يأتي متابعة لعدة اجتماعات حوار كانت الشبكة نظمتها حول قضايا الحركة الاجتماعية العربية وديناميا تها. فخلال المنتدى الاجتماعي العالمي الثالث الذي انعقد في «بورتو–أليغري» (2003) تركز النقاش حول ما إذا كان ثمَّة حاجة إلى منتدى اجتماعي عربي أم لا. وقد توافق المشاركون العرب في المنتدى آنذاك على أنَّ تشكيل هذا المنتدى أمر ضروري ومهم لتعزيز النقاش الدائر حول التحدِّيات التي تواجه دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية. بيد أنهم اتفقوا جميعاً على أنَّ منتدى اجتماعياً عربياً يحتاج إلى الوقت لينضج وليلتئم بطريقة صحيحة ومنتجة. وفي عام 2004، خلال انعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع («مومباي») نوقشت القضايا الجوهرية للإنجازات المتحقِّقة على صعيد المنتدى العربي المنشود. وقد شملت هذه القضايا التحدِّيات أمام تنمية في المنطقة العربية ومستقبل الحركة الاجتماعية العربية، كما نوقشت المسائل المندرجة تحت هذا العنوان، كالتنمية وحقوق الإنسان والديموقراطية والحركة الاجتماعية والمجتمع

(*) شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، المدير التنفيذي.

المدني. وقُدمت بالإضافة إلى ذلك العمليات التنظيمية والمفهومية التي يقتضيها بناء المنتدى الاجتماعي العربي، بما في ذلك الاستفادة من تجارب المنتديات الاجتماعية الوطنية وصيروراتها في عدد من البلدان العربية.

وأضاف الأستاذ عبد الصمد أنَّ فكرة المنتدى الاجتماعي العربي، الحاملة المبادئ نفسها التي يقوم عليها المنتدى الاجتماعي العالمي والنابعة من ضرورة ترشيد هذا الأخير، كانت تتطور مع كل اجتماع يعقده. وفي سياق المنتدى الاجتماعي المغربي، وهو تمظهر وطني للمنتدى الاجتماعي العالمي وتجربة فريدة في المنطقة العربية، كان هذا المؤتمر حول مستقبل الحركة الاجتماعية العربية مستهدفاً الإضاءة على المسائل التي برزت كتحدِّيات رئيسية وتساؤلات جدالية ومناقشتها منذ أن بدأت المحادثات بشأن المنتدى الاجتماعي العربي.

وقد تضمن المؤتمر ثلاث مداخلات[1] هي:

أ- **المداخلة الأولى تناولت الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني، الإضاءة على دور منظمات المجتمع المدني ودور الأحزاب السياسية وعلاقاتها في المنطقة العربية. وقد ألقت هذه المداخلة السيدة نعمت كوكو، وهي ناشطة مجتمعٍ مدني في مركز الجندر السوداني للبحوث والتنمية.**

(1) للاطلاع على نص المداخلات الكامل يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.annd.org/Morocco%20Social%20Forum/Main.asp

تناولت المداخلة مفهوم الأحزاب والمجتمع المدني مركِّزة على أربعة محاور رئيسية:

1- مفهوم المجتمع المدني والأحزاب.
2- الشروط الاجتماعية للحركة الاجتماعية.
3- التطلع إلى مستقبل الأحزاب السياسية.
4- الرؤى المستقبلية لبناء حركة اجتماعية فاعلة.

لماذا اكتسب المجتمع المدني الزخم التاريخي؟ بدأ الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني في الستينات عندما ترجمت مؤلفات المفكِّر الإيطالي الماركسي «غرامشي» (1890–1937)، ولكنَّه لم يكتسب زخمه إلا في الثمانينات عندما أخذت نقابة «تضامن» العمالية في بولندا دورها وبدأت تطرح إشكالية العلاقة بين الدولة والنقابات والمؤسسات الأهلية عموماً. فالصراعات الاجتماعية والاقتصادية هي التي أفرزت المؤسَّسات الأهلية (حقوق الإنسان، المرأة، العمال) في سعي الإنسان إلى مقاومة هيمنة الدولة، وعندها بدأت المنظَّمات غير الحكومية والمنظَّمات التطوُّعية بالظهور. وشرعت تتناول في نضالها الجانب الاقتصادي ردّاً على سياسات الخصخصة وتخلِّي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية. ومن هذا الزخم بدأ يبرز وهم تمثَّل في قدرة المنظمات التطوُّعية على الحلول محلَّ الدولة.

فشلت الحركات الاجتماعية في إحداث التغيير الحقيقي داخل المجتمع وقواه، وخصوصاً في ما يتعلق بالحداثة والتقدُّم والاشتراكية.

وهذا ما حدث، مثلاً، في مصر والسودان ولبنان؛ ذلك أنَّ قوى التخلُّف ما تزال موجودة، والإشكالية تكمن في طبيعة القوى التي تصدَّت لهذه المهمة وتدجينها من قبل السلطة. وثمَّة خمسة مؤشِّرات على تخلُّف المجتمع العربي هي:

1- **المرأة:** إنَّ أهم فشل ذريع في المجتمع العربي يتمثَّل في تخلُّف المرأة عن أن تكون منتجة حقيقية في المجتمع. وقد واجهت الدولةُ المؤسساتِ التي حاولت تغيير هذا الوضع، وقد رأينا كيف حُلَّ الاتحادان النسائيان المصري والسوادني عندما حاولا مجابهة الدولة. و لقد حدَّدت الأمم المتحدة مؤشِّرات على مشاركة المرأة، منها المشاركة في الحياة السياسية والوظائف العامة، بحيث تكشَّف وفقها تخلُّف المجتمعات العربية.

2- **الديموقراطية:** ضعف الحياة الديموقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

3- **فصل الدين عن السياسية:** عدم إتاحة المجال أمام تداول السلطة، ممَّا أدَّى إلى صعود التيارات الدينية، وشكَّل أساساً لنمو التيارات الظلامية والإرهابية في الحركات الإسلامية.

4- **التنمية الشاملة:** لا يمكن للجماهير أن تعيش تحت خط الفقر وتعاني من الأمية، وتشارك في الحياة السياسية بفعالية؛ فضلاً عن غياب الالتزام السياسي بأهداف التنمية المستدامة.

5- **حقوق الإنسان:** هناك حاجة لأن تعمل الحركة الاجتماعية على تحويل حركة حقوق الإنسان إلى حركة مدنية تستجيب لحاجات الإنسان.

وتحدثت الأستاذة كوكو عن مفهوم الحزب في الفكر الإسلامي ومن أين جاء مفهوم الفكر الإسلامي للاحزاب، مشيرةً إلى الأسباب الكامنة وراء شرعية حزب الله، ومشدِّدة على أنَّ الأحزاب السياسية هي وحدها التي تدير السياسة. وختمت بالقول إنَّ المطلوب الأساسي هو التضامن الأممي بين الشعوب ومدخلٌ جديد للصراع العربي الإسرائيلي ذو بعد تضامني يشمل القوى التقدمية في إسرائيل.

* * *

ب- استكشفت المداخلة الثانية الشراكات القائمة ضمن المجتمع المدني ودور منظمات المجتمع المدني العالمية في المنطقة وعلاقاتها مع منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية. قدَّم المداخلة الأستاذ عز الدين الأصبحي من المركز اليمني لحقوق الإنسان والمعلومات والتدريب.

ركَّز الأستاذ عز الدين الأصبحي في مداخلته على تناول المجتمع المدني العربي من منطلق تجربة منظمات حقوق الإنسان، وذلك لسببين هما أنها تقود، أولاً، قاطرة المجتمع المدني العربي، وتمثِّل، ثانياً الوجه الأكثر حضوراً وإثارة في دائرة الإعلام. وقال إنه متفائل بتقدُّم المجتمع المدني العربي بغضِّ النظر عن تفرُّقنا إثر هزيمة حزيران (يونيو) 1967. ومع الذكرى العشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ربط بين منظمات حقوق الإنسان وبين النضال ضد العدو الصيهوني والمطالبة بحقوق الإنسان العربي في هذا الصراع. بيد أنَّه بدأت تظهر، في مرحلة لاحقة، منظمات لحقوق الإنسان تهتم بقضايا وطنية وعربية. فقد ولدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، في «ليماسول»

(قبرص) عام 1979، وأعقبها ظهور منظمات الحقوق في كلٍّ من تونس ومصر ولبنان والمغرب. ولكن، وبالإجمال، ثمَّة مشكلة في نظرة الدولة إلى منظمات المجتمع المدني، حيث لم تعترف بها كشريك سياسي، فضلاً عن الإخفاق العربي في التنمية والتحرير والتقدم. فالتحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني، وهي مرتبطة بالتحديات على المستوى الدولي، تشمل:

- o تراجع حقوق الإنسان في العالم أجمع.
- o عودة الاستعمار المباشر إلى المنطقة العربية.
- o عدم قدرة المنظمات على إيجاد آليات جديدة للعمل.
- o عدم الفصل بين الوسيلة والهدف، بحيث أصبح العمل هدفاً في حدِّ ذاته خُلْوَاً من المضمون.
- o الخصوصية العربية.

التحديات:

1- قدرة منظمات حقوق الإنسان على الاندماج الدولي أكثر من المحلي، ولا سيَّما أنَّ المرجعية الفكرية عالمية والتمويل عالمي.

2- الحرب التي تتعرض لها منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، عموماً، من قبل الحكومات، بحيث اضطرت إلى اللجوء للحماية الدولية.

3- العديد من قيادات منظمات حقوق الإنسان من اليسار الجديد العربي الذي يتمتع بعلاقات دولية.

4- تغير الأجندة نتيجة لتغير الظروف.
5- تغير الأولويات.
6- وجود استعمار مباشر للمنطقة.
7- وجود استراتيجية للغرب في دعم مشروعه من خلال منظمات المجتمع المدني أيضاً.

الرد على التحديات:

1- تعزيز حضور منظمات المجتمع المدني، واعتمادها على الداخل في التمويل والدعم والإمكانيات، ممَّا يمكِّنها من ضمان حضورها السياسي والإعلامي.
2- تكريس مبدأ الشفافية والمُساءَلة ليتمكَّن البديل من الضغط والتأثير على الحكومات.

* * *

ج-قدَّم المداخلة الثالثة الدكتور علام جرار من الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية، وقد تناول تجربة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

ركَّز الدكتورعلام جرار في مداخلته على أربعة موضوعات أساسية:

1- منبع الحركة الاجتماعية التاريخي
2-انعكاس الأوضاع الاجتماعية على مؤسَّسات الحركة الاجتماعية
3- الواقع الاجتماعي الفلسطيني
4- فرص التطور

انطلقت حركة المجتمع المدني الفلسطيني ضمن ارتباط فلسطين ببلاد الشام والعراق ومصر. وشكَّلت المنظمات المجتمعية حلقةً وسطاً بين البداوة والزراعة من ناحية، وبين المدن من ناحية أخرى؛ وانطلقت في تفاعل مع مناطق الجوار المذكورة. وقد ارتبط تشكيل المنظمات الاجتماعية بالايديولوجيا السائدة، بدءاً من الأنظمة العسكرية وانتهاء باقتصاد السوق.

عاشت بلادنا 400 سنة تحت الحكم العثماني الراكد والمستبد، ثم أُخضعت للاستعمار الصهيوني، فكانت نتيجة ذلك نشوء مقاومة ضده. وقد نشأت الحركة بالارتباط مع الحركة القومية في بلاد الشام، حيث بدأت الحركات الاجتماعية النسائية والعمالية بالظهور.

وقد تشكَّلت الحركة الوطنية الفلسطينية في خضم المقاومة ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. وكانت المرحلة الثانية تشكُّل الحركة الاجتماعية الفلسطينية بوصفها الحركة الوطنية. ولكن، وبعد أن احتل الصهاينة كامل التراب الفلسطيني باتت فلسطين كالجزُر: فتقسَّمت المنظمات بحكم الواقع إلى منظمات في أراضي عام 1948، ومنظمات تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والقطاع، ومنظمات فلسطينية في الشتات.

وقد تصاعدت الحركة الوطنية الفلسطينية مع انطلاقة الثورة الفلسطينية في عام 1945، وحصلت تطوُّرات في الحركة الاجتماعية ترتبط بنشوء السلطة الفلسطينية. وأما المرحلة الرابعة فهي تلك المرتبطة بهزيمة حزيران (يونيو) والتحالف بين القوى الوطنية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال (الضفة والقطاع). ثم بدأ التطوُّر بعدها في ترابط

هذه المنظمات مع الحركات الاجتماعية في الأوساط العربية في داخل إسرائيل. غير أنَّ المرحلة اللاحقة تتكشَّف عن أجندة اجتماعية مستقلة نسبياً عن السلطة وبناء لحركة مقاومة من خلال تأطير الحركة الجماهيرية. أما ما يتعلق بالمرحلة الاخيرة فهو أنها ارتبطت بقيام السلطة الفلسطينية بعد مؤتمر «أوسلو» واستمرار حالة الاحتلال الإسرائيلي.

هذا، ويظهر واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية الراهن وجود:

- o حركات جماهيرية ذات طابع شعبي، كالنقابات مثلاً.
- o مكوِّن سياسي رئيسي للحركة الاجتماعية.
- o إشكالية العلاقة بين الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية.

أما في ما يتعلق بالسؤال عمَّا إذا كان من الممكن حدوث التغيير السياسي في الحركة الاجتماعية، فإنَّ ما يجري حالياً هو محاولة من أطراف الحركة الاجتماعية للتعاون مع الحركة السياسية لتشكيل أساسٍ للتغيير السياسي.

2 - ورشة عمل

«الاتجاهات السائدة في قضايا الشباب في حملة أهداف التنمية الألفية»

تتشكَّل «أهداف التنمية الألفية» (MDGs)، كما أعلنتها قمة الأمم المتحدة للألفية التي انعقدت عام 2000، من ثمانية أهداف تعالج قضايا الفقر والتعليم و«الإيدز» ومشاركة المرأة والاستدامة البيئية والشراكات العالمية بقصد التنمية. وتقع الحملة العالمية من أجل هذه الأهداف في طليعة الحملات العالمية من أجل التنمية. ووفقاً لذلك، فقد التزمت 189 دولة من مختلف أنحاء العالم، بما فيها الدول العربية، تحقيق الأهداف بحلول عام 2015. وثمَّة اعتراف واضح ضمن المنطقة العربية بأهمية حشد الجهود والموارد ضمن إطار عملٍ استراتيجيةٍ إقليميةٍ لأهداف التنمية الألفية ترمي إلى تلبية حاجات مختلف البلدان العربية وشعوبها.

في ما يلي «أهداف التنمية الألفية»:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع.

2- تحقيق التعليم الأساسي الشامل.

3- تعزيز التكافؤ الجندري وتمكين المرأة.

4- خفض وفيات الأطفال.
5- تحسين نسبة وفيات الأمومة.
6- مكافحة «الإيدز» والملاريا وغيرهما من الأمراض.
7- ضمان الاستدامة البيئية.
8- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

استهلَّت كنْدة محمدية، منسقة البرامج في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ورشة العمل بتقديم موجز يوضِّح أنَّ أهمية هذه الورشة تتلخَّص في كونها تجمع ناشطين شباباً من مختلف البلدان العربية، حيث تضم مشاركين من فلسطين وسورية والغرب والجزائر وتونس ولبنان والسودان واليمن والبحرين والعراق والأردن.

وأشارت الآنسة محمدية إلى أنَّ الورشة تهدف إلى:
1- مشاركة الآخرين خلفياتهم وتجاربهم ونشاطيتهم والتعلم منها.
2- التعريف بحملة «أهداف التنمية الألفية» ومناقشة دور الشباب المتصوَّر في الحملة.
3- إيجاز ومناقشة الفرص والوسائل العملية لتعزيز عمل الشباب على المستويين الإقليمي والوطني ومن أجل التشبيك مع الحملات الشبابية العالمية.

وأضافت أنَّ ذلك كان جزءاً من المقاربة الكلية التي تبنَّتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والهادفة إلى تعبئة مشاركة

الشباب وانخراطهم في مختلف حملات المجتمع المدني وعملياته في المنطقة العربية وتعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الورشة أيضاً من أجل إلقاء الضوء على أهمية تعبئة الشباب في ما يتصل بقضايا التنمية والتأكيد عليها، ومناقشة المسائل المرتبطة بأهداف التنمية الألفية، كتلك التي تأتي في سياق المنتدى الاجتماعي العربي.

أما المداخلات الرئيسية الثلاث التي قُدِّمت في ورشة العمل فهي:

1- «وضع الشباب العربي ودورهم المتوقَّع في التنمية»، وقد قدَّمها الأستاذ رضوان بو جمعة من المعهد الجزائري لحقوق الإنسان.
2- «الحكم الرشيد ودور الشباب في تعزيز صنع السياسة»، وقد قدَّمها الأستاذ عصام خوري من المركز السوري للتدريب الثقافي والبيئي.
3- «آليات تنظيم الشباب وتعبئتهم ضمن حملة «أهداف التنمية الألفية»»، وقد قدَّمتها الآنسة ليلى الوادي، مقرِّرة وناشطة مغربية شابة.

وقد شدِّدت المداخلات الافتتاحية على أنَّ حملة «أهداف التنمية الألفية» تقدم فرصة للشباب العربي لتعبئتهم وتعزيز دورهم في التنمية. وبالإضافة إلى حقيقة أنَّ الشباب يشكِّلون المجموعات التي ستعيش عواقب إخفاق الحملة أو نجاحها، فمن الضروري أن نعي أنَّ تلك المجموعات الشبابية تكوِّن جزءاً كبيراً من مجتمع اليوم. وفي السياق نفسه، فهي تتحمَّل كذلك مسؤولية رئيسية لاستثمار الجهود في سبيل

إنجاح حملة «أهداف التنمية الألفية»، الأمر الذي سيؤثر على مختلف مظاهر حياتهم وأبعادها راهناً ومستقبلاً.

ونوقش في الورشة أيضاً مفهوم التنمية باعتباره أساساً للحقوق بمعناها الأوسع، ولا سيَّما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية... كما ناقش المشاركون دور الشباب وتجربتهم في البلدان العربية: في حركات التحرر ودفاعاً عن الحقوق الديموقراطية وأوضاعهم في غمرة التغيُّرات السياسية الحاصلة في البلدان العربية المختلفة.

وضع الشباب في البلدان العربية والإحصاءات المتعلقة بظروفهم:

خاض المتداخلون في الكلام على وضع الشباب في البلدان العربية، فأشاروا إلى أنَّ المجموعات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة تمثِّل نحو 20 % في معظم هذه البلدان، بما في ذلك في مصر والمغرب وسورية ولبنان وتونس والسودان والعراق وغيرها. وتبيِّن مؤشِّرات عام 2003 أنَّ الشباب سيشكِّلون ما بين 15 و20 % من السكان في البلدان العربية[2].

كما شُدِّد على أنَّ تدهور الظروف الاجتماعية يُعتبَر العقبة الرئيسية أمام الشباب وهذه تتجلَّى في ظروف معيشية ضاغطة وعمليات ديموقراطية محدودة وعدم احترام حقوق الإنسان وغياب حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينعكس هذا الوضع بطالةً على زهاء 10 ملايين شاب عربي تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة.

(2) مؤشرات ديمغرافية: الكتاب السنوي الديمغرافي 1995 (الأمم المتحدة، نيويورك، 1997). ويمكن إيجاده على الموقع التالي:

www.un.org/esa/socdev/unyin/wywatch/country.htm

أما معدَّلات الأمية في البلدان العربية فمرتفعة جداً، إذ تبلغ 40 % من السكان البالغين وفي أوساط الإناث. يضاف إلى ذلك أنَّ هناك ضعفاً يفتك بنظام التعليم، حيث يعاني الكثير من الأطفال من حرمانهم الحق في التعليم الأساسي الشامل، فضلاً عن تدنيٍّ معدَّلات الالتحاق بالتعليم العالي مقارنةً بالبلدان المتقدِّمة. أما بالنسبة إلى المعرفة الإلكترونية فإنَّ الفجوة في البلدان العربية إلى توسُع حتى ضمن البلد نفسه، إذ يبلغ عدد الخطوط الهاتفية في هذه البلدان خُمس ما هي عليه في البلدان المتقدِّمة. أما من حيث عدد الحواسيب المتاحة فيبلغ معدَّله 18 حاسوباً لكل ألف شخص مقابل 78،3 حاسوباً لكل ألف شخص على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، يبلغ عدد مستخدمي «الإنترنت» نحو 1،6% فقط من سكان المنطقة العربية، أي ما يعادل 4،2 مليون شخص فحسب[3].

ولغرض نشر المعلومات، فقد لوحظ أنَّ عدد الصحف في البلدان العربية أقل من 53 صحيفة لكل ألف مواطن، مقارنةً بـ 285 صحيفة لكل ألف مواطن في البلدان المتقدِّمة. وعلاوةً على ذلك، لا يزيد الإنفاق العام على البحث والتنمية (R&D) عن 2 % من الناتج المحلي القائم (GDP)، يُنفَق معظمها كرواتب. وعلى الصعيد نفسه، لا يزيد عدد المهندسين والعلماء العاملين في مجالات البحث والتنمية على 371 لكل مليون نسمة من السكان. أما المعدَّل العالمي في هذا المجال فيبلغ 979 مهندساً وعالماً لكل مليون نسمة من السكان[4].

وتشكِّل الشعوب العربية نحو 5 % من سكان العالم، فيما لا يتجاوز عدد الكتب الصادرة في المنطقة العربية 1،1 % من الكتب المنتجة في

(3) تقرير التنمية البشرية الإنسانية العربية لعام 2002 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
(4) نفس المرجع السابق

العالم. أما الترجمة، بالإضافة إلى ذلك، وهي وسيلة ضرورية لا مفرَّ منها لنشر المعلومات، فقد بلغت نحو 4،4 مليون كتاب فقط. وهذا يعني أنَّ كتاباً واحداً يُترجم في السنة لكل مليون مواطن، في حين أنَّ المعدَّل نفسه يبلغ 519 كتاباً في المجر و920 كتاباً في إسبانيا[5].

وتصبح الصورة أقتم حينما نعلم أنَّ 300 ألف متخرج في الجامعات (من حملة شهادة إنهاء الدراسة الجامعية) في المنطقة العربية خلال عام 1995/1996 هاجروا إلى أميركا الشمالية والبلدان الأوْروبية، أي ما يشكِّل زهاء 25 % من عدد المتخرجين الإجمالي في تلك السنة الأكاديمية. أضف إلى ذلك أنَّ أكثر من 15 ألف دكتور هاجروا في الفترة بين عامي 1998 و2000. وهذه ليست إلا عيِّنات من الاتجاهات التي لا تفتأ تتفاقم في معظم البلدان العربية وفي المنطقة العربية عموماً.

لقد أوجز أنَّ الشباب العربي يفتقر إلى بنىً سليمة لتنظيم نشاطيتهم وتأطير تطوُّعيتهم وبرامجهم وفرص تشبيكهم. وبوجه عام، يعاني هذا الشباب من عدم توفر الموارد والفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم ورؤاهم في السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم راهناً ومستقبلاً؛ فضلاً عن أنَّ معظم البلدان العربية لم تصدِّق بعدُ على 15 اتفاقية [6]دولية رئيسية —وهذه وسائل قانونية— تبنَّتها الهيئات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، متعلقة بحقوق الشباب الإنسانية. هذا، وقد صدَّقت معظم الدول العربية على أقل من 7 اتفاقيات، منها مصر والكويت ولبنان والمغرب وسورية واليمن والبحرين والعربية السعودية والسودان.

(5) نفس المرجع السابق.

(6) يُرجى مراجعة قائمة الاتفاقيات الدولية (الملحق).

أما عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة فلم تصدِّق على أيٍّ من هذه الاتفاقيات الخمس عشرة.

وهذا يمثل خطراً كبيراً يتهدَّد مستقبل المنطقة العربية، حيث إنَّ شباب اليوم العربي الفقير والأمي سيشكِّل في الغد القريب جملة العاطلين عن العمل، وبما يمثل ذلك من ضياع القدرات والفرص في المجتمعات العربية.

وهنا أُضيفَ أنَّ المجتمعات المدنية العربية المنخرطة في حملة «أهداف التنمية الألفية»، جنباً إلى جنب مع شركائها، تقع عليها مهمة كبرى، ألا وهي توفير المناخ وخلق الفرص أمام الشباب العربي ليعربوا عن اهتماماتهم والقلق الذي يساورهم وليعلنوا مواقفهم في ما يتعلق بقضايا التنمية في المنطقة. كما تعمل المجتمعات المدنية العربية على تعزيز استراتيجية مشتركة لتحقيق «أهداف التنمية الألفية» في المنطقة العربية، وعلى قابلية الحياة التي ينبغي أن تميِّز الشراكة الفعالة بين مختلف المعنيين، بما في ذلك الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقطاع الخاص. هذا، وتتَّسم مشاركة الشباب العربي –وهم معنيون أساسيون بـ«أهداف التنمية الألفية»– بكونها عاملاً جوهرياً في إنجاح حملة الأهداف المذكورة في البلدان العربية.

وقد شدَّد المشاركون، من حيث المبدأ، على أنَّ حملة «أهداف التنمية الألفية» تقدِّم فرصة للشباب العربي لتعبئتهم وحشد طاقاتهم ضمن حملة منظَّمة من شأنها أن تحشد بدورها الشراكات العالمية وتضمن الالتزامات في العالم أجمع.

وقد أُشيرَ إلى أنَّ معضلة التنمية في المنطقة العربية لن تُحلَّ إلا بمعالجة مجمل عملية تنمية الإنسان بوصفه مواطناً والأخذ بعين الاعتبار دوره/ها في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهكذا، ينبغي أن تُربط قضية التنمية بحقوق الإنسان كون هذه هي المقياس والمعيار، حتى يتسنَّى تحقيق الحدِّ الأدنى من الحاجات التنموية على المستوى الداخلي، ولتوسيع ناجح فعَّال ووثيق الصلة للشراكات على المستوى الخارجي.

هذا، وقد حُدِّدت العوامل الرئيسية التي تشكِّل عقباتٍ في وجه تقدُّم دور الشباب في البلدان العربية:

ناقش المشاركون من مختلف البلدان العربية تجاربهم، محدِّدين بذلك العوامل الرئيسية التي تؤثر على تطوير دور الشباب باعتبارهم جزءاً أساسياً من مجتمعاتهم. كما تحدث المشاركون عن الأنظمة الأبوية والذكورية، حيث تنتشر ثقافة موروثة في ما يعني السلطة والحكم غير المتوازنين في العلاقات ضمن العائلة. بل إنَّ هناك تهميشاً للأنثى العربية، ممَّا يجعل وضع الشابات في البلدان العربية أكثر حدَّةً.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قمع عام لدور الشباب في العمليات السياسية في العديد من البلدان العربية. أما الافتقار إلى بنىً اجتماعية للشباب، فضلاً عن التدابير القمعية التي يواجهونها على مستويات مختلفة، سواء أكانت اجتماعية أو سياسية أو مدنية، أو اقتصادية، يسبِّب انحياز العديد منهم إلى أشكالٍ مختلفة من التطرف في أساليب حياتهم. وإذن، دائماً ما يواجه الشباب العربي مشكلةً في تحديد أولوياتهم

وهويتهم، وهذا يرتبط بشكلٍ وثيق الارتباط بدوره في مجموعات مجتمعاتهم الأخرى وعلاقتهم بها، فضلاً عن حقوقهم التي يتمتعون بها، أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو مدنية.

وتوافق المشاركون على أنَّ هناك حاجةً لزيادة أشكال التشبيك بين المجموعات الشبابية في البلدان العربية لتحقيق دورهم ووضعهم الفعلي في بلدانهم ورؤاهم في ما يتعلق بالمستقبل ولفهمها كلها على نحوٍ أوضح. وأشير كذلك إلى أنَّ الافتقار للمساعدة الماليْة ودعم أطر العمل التنسيقية وتعبئة الشباب تشكل عقبات رئيسية في وِجه نشاطيتهم.

وأُوْلِيَ انتباه خاص لظروف الشباب العربي في فلسطين وداخل إسرائيل. وقد عرض ثلاثة مشاركين فلسطينيين تجاربهم؛ حيث قَدِمَ واحد منهم من الأراضي الفلسطينية المحتلة والثاني من إسرائيل والثالث من لاجئي لبنان الفلسطينيين. وقد تحدثوا بصورة رئيسية عن مشكلة تزايد عدد الشباب الفلسطينيين في المعتقلات والسجون الإسرائيلية والعقبات الماثلة أمام اللاجئين خارج فلسطين، وخصوصاً في ما يتعلق بحقوق المواطنة.

أين الشباب من حملة «أهداف التنمية الألفية»؟

وقد بُيِّن خلال الورشة أنَّ دور الشباب يُعتَرف به كعامل رئيسي في نجاح صنع السياسة وجهود التنمية في العالم؛ وفي قمة «جوهانسبيرغ» التي انعقدت في عام 2002 اعتُرف بالشباب باعتبارها مجموعة عمل رئيسية وشريكاً أساسياً في صنع القرار الناجم عن القمة. وهكذا، فإنَّ ما ينبغي على الشباب العربي القيام به هو تحديد القيمة المضافة التي

يمكنهم تقديمها لحملة «أهداف التنمية الألفية» واستخدام المؤشّرات المتاحة ضمن هذه الحملة ومتابعة التزامات حكوماتهم، ولا سيَّما ما يتعلق بما تقوم به لجهة تعبئة دور الشباب ضمن السياسات العامة التي تبنَّتها.

كما لوحظ في هذا الصدد أنَّ العمل على حملة الأهداف لا تعني أنه يتطلَّب بالضرورة من الشباب إدخال أنشطة جديدة على برامج عملهم. فأهداف التنمية الألفية هي قضايا نعالجها بطريقة أو بأخرى من خلال التزامنا العمل على تحقيق قضايا متنوعة، سواء أكانت تنموية أو متعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والاقتصاد والسياسة العامة... وهكذا، فإنَّ ما نحتاج إليه بشكل رئيسي هو تنسيق الجهود وفهم الفرص، وفي الوقت نفسه فهم التعهُّدات التي تقدمها حملة «أهداف التنمية الألفية» وتتطلبها في آن.

توصيات ورشة العمل

- إصدار تقرير موازٍ لتقارير الحكومات في أيلول/ سبتمبر لتقديم رؤية شبابية في ما يتعلق بحملة «أهداف التنمية الألفية».
- بناء علاقة ملموسة بين منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث.
- تأييد إعادة النظر في قوانين البلدان العربية وتعديلها، كونها تحدُّ في الوقت الراهن من مشاركة الشباب في هذه البلدان.
- تنسيق حملة شبابية لأهداف التنمية الألفية ضمن مجالات المجتمع المدني.

- إنشاء لجنة متابعة شبابية للمنتدى الاجتماعي العربي.
- تنظيم أنشطة الشباب لجهة رفع مستوى الوعي والضغط على الحكومات.
- العمل على صياغة موقف شبابي في ما يتعلق بقضايا الشراكة العالمية (الهدف 8 من «أهداف التنمية الألفية»).
- تطوير الأنشطة والمتابعة الشبابية لقضايا الدين والتكنولوجيا و«الإيدز» والأدوية والإدمان على المخدرات في المنطقة العربية.
- مطالبة المنظمات المانحة بأن تلحظ في أموالها التي تقدمها ما يعزِّز مشاركة الشباب.
- إنشاء المنتديات والفضاءات لتواصل الشباب عبر «الإنترنت» وتفعيلها.
- إنشاء المراكز الوطنية لمتابعة قضايا الشباب ومشكلاتهم.
- تعزيز مشاركة الشباب في مختلف المؤتمرات والاجتماعات العربية، وتحقيق تمثيل الشباب العربي في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة.
- العمل على تجاوز العقبات التي تضعف إنشاء الشراكة العالمية من أجل التنمية وتعبئتها.
- الضغط على الحكومة اللبنانية لتحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين المعيشية في لبنان.
- الضغط من أجل تعزيز مشاركة الشباب السياسية والدفاع عنها.

- الضغط على وسائل الإعلام لتعزيز التنسيق ولتقديم برامج ذات نوعية أفضل.
- إنشاء لجنة متابعة للمنظمات المشاركة في ورشة العمل وتشجيع مشاركة ممثليها في الحملات المختلفة والأنشطة ذات الصلة.

ملحق

في ما يلي الاتفاقيات–الوسائل القانونية الخمس عشرة التي تبنّتها الهيئات الحكومية المشاركة في منظومة الأمم المتحدة، والمتعلقة بحقوق الشباب الإنسانية:

1- الفحص الطبي للشباب: البحر (ILO/1921).
2- الفحص الطبي للشباب: الصناعة (ILO/1921).
3- الفحص الطبي للشباب: المهن غير الصناعية (ILO/1946).
4- عمل الشباب الليلي: الصناعة (ILO/1946).
5- عمل الشباب الليلي: المهن غير الصناعية (ILO/1948).
6- قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال الآخرين في الدعارة (/UN 1949).
7- حماية الأمومة (ILO/1952).
8- إلغاء العبودية وتجارة الرقيق ومؤسساتها وكل الممارسات الشبيهة المتعلقة بها (UN/1956).
9- التمييز في التعليم (UNESCO/ 1960).
10- الفحص الطبي للشباب: العمل تحت الأرض (ILO/1965).

11- الحقوق المدنية والسياسية (UN/1966).

12- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ILO/1966).

13- السن الدنيا للعمالة (ILO/1973).

14- التوجيه والتدريب المهنيان: تنمية الموارد البشرية (ILO/1975).

3- ورشة عمل «الجميع ضد الحرب»
أثر الحرب على الشباب

ضمَّت الورشة ثلاثة متداخلين هم الآنسة رنا كامل من العراق، والآنسة هيا غيث من شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والأستاذ محمد جابر من مركز الشباب للتدريب والموارد في لبنان. أدار الورشة الأستاذ أحمد عبد الرحمن من لجنة الطلاب الفلسطينيين في «كيبيك» (كندا).

بعد تقديم المتداخلين استهلت رنا كامل مداخلتها بالكلام على الوضع الراهن ومشكلة الأمن في العراق التي تقيد أنشطة المواطنين المدنيين بوجه عام. كما تناولت سوء الإدارة الأميركية في العراق وتأثيرها على حياة ألوف الشباب العراقيين. وشدَّدت على المشكلات التي تواجه الشباب في تحقيق برنامج تعليم سليم. وأوضحت في هذا الصدد أنه بالإضافة إلى مشكلات الأمن التي تحدُّ من وصول الأطفال والشباب إلى مدارسهم وجامعاتهم فإنَّ جودة نظام التعليم تعاني من تدهور ظروفها التي تحدُّ من تحسينه منذ الحرب العراقية–الإيرانية وعلى امتداد الحروب التالية والحصار الذي ضرب على العراق. وأضافت رنا أنَّ الشباب العراقي حُرم من القدرة على تبادل العلاقات مع شباب البلدان

الأخرى. وفي الوقت الحالي يتطلَّع الشباب العراقي إلى الحفاظ على نظام تعليم جيد التطور وتنمية دورهم في بناء مستقبل العراق.

أما محمد جابر فقدَّم مداخلة تناولت وضع اللاجئين الفلسطينيين بوجه عام، مركِّزاً على ظروفهم في لبنان من حيث أتى. وأوضح أنَّ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يناهز 382،900 فلسطيني يعيش 56 % منهم في 12 مخيماً. ويعيش الكثير من الفلسطينيين خارج المخيمات في مناطق محرومة وحيث لا يحصلون على خدمات «الأونروا» (UNRWA) أو أيِّ خدمات اجتماعية وصحية أخرى. وأضاف أنَّ المخيمات الفلسطينية شديدة الاكتظاظ والظروف المعيشية فيها متدنِّية وتقل عن المعايير المقبولة بالنظر إلى البنية التحتية الصحية وانتشار النفايات والقمامة حولها وكثافة بنائها الذي يمنع دخول الشمس إلى البيوت. أما بالنسبة إلى التعليم فقد لاحظ أنَّ مدارس «الأونروا» ليست مجهَّزة تجهيزاً جيداً لتخدم عدداً كبيراً من الأطفال، فضلاً عن نوعية تعليمها المتدنِّية جداً. ويفتقر الأطفال والشباب الفلسطينيون إلى فرصة الحصول على تعليم جيد، الأمر الذي يعيق العديد من الفرص أمامهم في المستقبل. وعلاوةً على ذلك، فالفلسطينيون لا يتمتَّعون في لبنان بالخدمات أو الضمانات الاجتماعية، وهم ممنوعون من ممارسة 73 نوعاً من المهن، بما فيها الأعمال الطبية والصيدلانية والهندسية، كما أنهم لا يتولَّون منصب مدير أو نائب مدير. وهم محرومون أيضاً من حق التملُّك أو التوريث لعائلاتهم بعد الوفاة. وهكذا، وجد الشباب الفلسطيني نفسه محروماً من حقه الطبيعي في التعليم ومزاولة المهن

اللائقة، فضلاً عن أنَّ معدَّلات البطالة في أوساط اللاجئين عموماً والشباب خصوصاً بلغت مستويات مرتفعة.

أما هيا غيث من فلسطين فقد تناولت العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتأثير الجدار الذي أقامته الحكومة الإسرائيلية، كما ألقت الضوء أيضاً على المسائل المتعلقة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين. وأوضحت أنَّ الشباب تحت سنِّ الثلاثين يشكِّلون 70 % من الشعب الفلسطيني، أي ما يعادل ثلثيه. وقد تأثرت هذه المجموعات بالموارد المحدودة المتاحة إضافةً إلى البطالة المرتفعة والافتقار إلى برامج بناء القدرات والتدريب المبنية على حاجات الشباب وعدم توفُّر الفرص. وقد لاحظت المتداخلة أنَّ نسبة مرتفعة من الشباب الفلسطيني معتقلة في السجون الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني العديد من العائلات من غياب الأب بسبب السجن أو الموت أو السفر بغرض العمل. وهكذا يجد أعضاء العائلات من الشباب أنفسهم تحت الضغوط التي تحدُّ من فرص التعليم. أضف إلى ذلك أنَّ الاقتصاد الفلسطيني يعاني من المشكلات المزمنة التي تزيد من الضغوط والتعقيدات على الشباب. أما البنية الاقتصادية في فلسطين فتتَّسم بالتفكك والضعف وعدم القدرة على الاستجابة لحاجات الفلسطينيين، ولا سيَّما الشباب الباحثين عن فرص العمل.

وأضافت هيا أنَّ الشباب الفلسطيني يشكِّلون جيلاً لم يعش إلا في ظلِّ الاحتلال ولم يعرف غير القمع والاضطهاد والعدوان والطغيان والحرمان من الأرض والقمع الثقافي والإبادة الجسدية والمزيد من اللاجئين والعنف. وعلاوةً على ذلك، فإنه لمن الخطورة بمكانٍ

ما يثيره «جدار الفصل العنصري» من تضمينات أمام حياة الشباب الفلسطيني ومستقبلهم؛ إضافةً إلى تدمير آمالهم مع إخفاقات محادثات واتفاقات السلام.

وبوجه عام، ثمَّة عوامل عديدة ترخي بتأثيراتها الحاسمة على تطور الشباب الفلسطيني وتطوره:

1- العدوان السياسي: حرمان الشباب الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية.

2- العدوان الثقافي: ثمَّة محاولات لمحاربة هوية الفلسطينيين الوطنية وفرض الأساليب الإسرائيلية الغريبة على المجتمع الفلسطيني.

3- غياب الجهاز البشري والإيديولوجيات التي يمكن أن تقود عملية تنمية شخصية الشباب الفلسطيني وتؤثِّر فيها؛ وهنا يمكن الملاحظة بأنَّه كان هناك اتجاه عام من القمع الاجتماعي وفقدان الشباب الفلسطيني الأمل مع إخفاق الأحزاب السياسية في فلسطين، وخصوصاً الحركات اليسارية التي كانت معقد آمال الشعب.

4- ورشة عمل حول أزمة دارفور[7]:
ملاحظات موجزة عن أسباب النزاع في دارفور وأبعاده

نظَّمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل توضيحية حول أزمة «دارفور» على هامش «المنتدى الاجتماعي المغربي» المنعقد في الرباط بالمغرب بين 27 و29 تموز (يوليو) 2004. وكان هدف عقد هذه الورشة تقديم خلفية موجزة والأسباب الحقيقية الكامنة وراء النزاع في «دارفور» والنظر في تضميناته وآثاره الاستراتيجية على المنطقة والدور المتوقَّع للمجتمع المدني العربي. ترأس جلسة الورشة الأستاذ قاسم عينا من منتدى التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان. وقد تضمَّنت الورشة مداخلتين ألقاهما الدكتور حسن عبد العاطي من المنتدى المدني السوداني والأستاذة نعمت كوكو من «مركز الجندر السوداني للبحث والتنمية».

كان الدكتور حسن عبد العاطي أول المتكلمين في الجلسة، فقدَّم عرضاً تاريخياً لمنطقة «دارفور» بدءاً بالسلطنة –وهي أولى السلطنات الإسلامية في أفريقيا التي تكذِّب بعض المزاعم القائلة إنَّ هذا النزاع

(7) أعد ملخص ورشة العمل ياسر المهدي من المنتدى المدني السوداني.

هو بين المسلمين وغير المسلمين– وانتهاءً بالوضع القائم في الوقت الراهن. كما ألقى الضوء على خصائص المنطقة الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تؤكِّد وجود قطاعين سكانيين رئيسيين هما: الرعاة والمزارعون.

فالرعاة الذين هم من أصول عربية بصورة رئيسية استوطنوا هذه المنطقة منذ قرون، وهم منخرطون في نمط حياتهم البدوية الذي يضطرهم إلى الترحال عبر المسالك الغنية بالمراعي سعياً وراء الكلأ لماشيتهم، وهم في ذلك يقيمون علاقات واتصالات بتجمُّعات المزارعين المقيمين وأغلبيتهم من أصول أفريقية. هذا، وتُحَلُّ النزاعات التي قد تنشب من هذا التآثر بشكل تقليدي وفقاً للقانون القبلي ومن خلاله. ولعلَّ التصحر والجفاف المتعاظمين اللذين فتكا بالمنطقة وبلغا ذروتهما في أوسط الثمانينات تمخضا عن تناقص رقعة المراعي، وبالتالي تزايد التنافس (النزاع) على الموارد التي باتت نادرة الوجود.

وأضاف الدكتور عبد العاطي أنَّ التبعية السياسية التقليدية للسكان الريفيين في «دارفور» كان (وسيبقى بالنسبة إلى البعض) لحزب الأمة حصراً، وهو يتكوَّن بشكلٍ رئيسي من طائفة الأنصار. وقد تدخلَّ النظام القائم حالياً في بناء التكتلات والائتلافات مع مختلف الجماعات القبلية، ولا سيَّما تلك التي تعود أصولها إلى العرب، نظراً لسهولة تعبئتهم النسبية، في محاولة منه لإعادة بناء الساحة السياسية في «دارفور». وهكذا، فقد عمد النظام إلى التقليل من شأن سلطة الزعامة التقليدية من خلال سياسات تمثَّلت في تعيين من أُسمُوا أمراء ضمن بنية الزعامة التقليدية.

أما الأستاذة نعمت كوكو فقد عرضت لوضع المجتمع المدني السوداني الذي يرى إلى أساس النزاع على أنه يقوم على «الموارد»، وأنَّ كل المحاولات الرامية إلى تصويره على أنه نزاع بين العرب وغير العرب، أو بين المسلمين وغير المسلمين، وهذا ببساطة أمر غير مقبول. وضمن الإطار السوداني المتنوع فمن بالغ الصعوبة رسم هذه الخطوط، ولكن يبدو أنَّ المجتمع الدولي يُؤيد هذه الانقسامات. وألقت الأستاذة كوكو الضوء على الوحشية الفظيعة التي مورست في أثناء النزاع، ولا سيَّما لجهة الإساءة إلى حقوق الإنسان على يد كل الزُّمر تجاه النساء واغتصابهن. كما أوضحت معنى تعبير «الجنجويد» المركَّب من كلمتين هما «جنْ» وتعني الصديق الراكب «جواداً» حاملاً سلاحاً أوتوماتيكياً (GM3).

إنَّ نزاع «دارفور، بحسب المحاضِرة، هو نموذج للعديد من النزاعات التي يمكن أن تنشب في أنحاء أخرى من السودان، إذا لم يُعمَد إلى معالجة أسبابها الحقيقية الكامنة في التهميش والتخلف بالشكل المناسب. هذا، وقد «هُمِّش» أيضاً المجتمع المدني السوداني إلى حدٍّ ما من خلال افتقاره إلى المشاركة في حلِّ القضايا ذات الأهمية الوطنية، كعملية السلام الأخيرة المتعلقة بجنوب السودان، وهذا الاتجاه هو ذاته يستمر مسيطراً في «دارفور». ولحلِّ هذه الأزمة ينبغي السعي إلى تسوية شاملة لمشكلات السودان بمعالجة القضايا المعلقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية–الثقافية في كل المناطق. وفي الوقت الحالي، من المهم أن يضطلع المجتمع المدني بدورٍ أكبر في معالجة

المظالم والحاجات الفورية المُلحَّة لضحايا الأزمة، فضلاً عن توثيق كل الانتهاكات التي آذت حقوق الإنسان وارتكبتها كل الأطراف.

وأعقب المداخلتين نقاش تركَّز على دور منظمات المجتمع المدني العربي في المساعدة على حلِّ هذه الأزمة، فضلاً عن معالجة أبعادها الإقليمية والدولية. وفي ما يلي موجز يلخص وجهات النظر الناجمة عن النقاش:

إنَّ دور المجتمع المدني العربي يكمن في رفع مستوى الوعي في ما يتصل بالنزاع الجاري وتعقيداته الناشئة والمؤثِّرة في الأمن الإقليمي للمنطقة العربية. وثمَّة دور آخر يمكن القيام به ألا وهو دعم المجتمع المدني السوداني في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الضغط وفق مفهوم الوحدة ضمن التنوع، وهو نموذج يمكن تعميمه على كل المنطقة.

لقد قام المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية العالمية على وجه الخصوص بدورٍ مهم في تهميش منطقة «دارفور». وقد ذكر الدكتور عبد العاطي أنَّ عدد المنظمات غير الحكومية العالمية العاملة في منطقة جبال النوبة التي تمثِّل نحو خُمس منطقة «دارفور» تقريباً، من حيث المساحة وعدد السكان، يفوق عدد تلك التي تنشط في «دارفور»، إذ لا يتجاوز الأربع أو خمس منظمات تعنل منذ ما بعد فترة الجفاف الذي استعر في أواسط الثمانينات.

* * *

بالإضافة إلى تنظيم المؤتمرات وورش العمل، شارك أعضاء شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية (ANND) في ورش العمل

العديد التي أقامها المنتدى الاجتماعي المغربي؛ إذ قُدِّمت مداخلتان رئيسيتان لمدير الشبكة التنفيذي الأستاذ زياد عبد الصمد ولمدير مركز بيسان للبحوث والتنمية في فلسطين الأستاذ عزت عبد الهادي.

من ريو إلى جوهانسبيرغ

زياد عبد الصمد

مؤتمر البيئة والتنمية المستدامة،

المنتدى الاجتماعي المغربي

استهلَّ الأستاذ زياد عبد الصمد مداخلته بالإضاءة على العقد الأخير من القرن العشرين قائلاً إنه شهد سلسلة من القمم التي عقدتها الأمم المتحدة بمشاركة فعالة لرؤساء الدول وزعمائها، فصدرت عنها البيانات والإعلانات والتعهُّدات التي قُصد منها التصدِّي للتدهور الاجتماعي والاقتصادي وحماية أرضنا.

ومن أهم تلك القمم قمة الأرض التي عُقدت في «ريو دي جينيرو» في عام 1992. وقد شارك في هذه القمة أكثر من 147 دولة وأصدرت الوثيقة التي أُطلقَ عليها اسم «الأجندة 21» واحتوت أربعة فصول رئيسية عالجت التحدِّيات الاقتصادية–الاجتماعية والتحدِّيات البيئية، فضلاً عن المساهمين في متابعة القضايا وآلياتها. وهذه الأجندة عبارة عن خطة عمل للإنسانية كيما تتصدَّى للتحديات المستمدة من تقسمة العالم والفجوة بين الغني والفقير، إضافة إلى التغيُّر المناخي الناجم عن

ممارسات الإنسان الفوضوية. وقد شكّلت «الأجندة 21» المدخل لاتفاقيات أخرى تهدف إلى حماية البيئة ومعالجة غاز الدفيئة المنبعث من بيوت الزراعة المحمية (greenhouses) والتصحُّر والتنوع الحيوي (biodiversity).

وأضاف عبد الصمد قائلاً إنَّ عملية «ريو» أُتبِعت بسلسلة قمم عقدتها الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان (فيينا، 1993) والسكان (القاهرة، 1994) والتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، 1995) والمرأة (بيجينغ، 1995)؛ بحيث عالجت كل قمة قضايا وموضوعات محدَّدة وتبنَّت لكل منها اتفاقية وخطة عمل خاصتين.

وعلاوةً على ذلك، عقدت الأمم المتحدة في عام 2000 «قمة الألفية» التي شارك فيها زعماء 189دولة وأصدروا «إعلان الألفية». وأكَّد هذا الإعلان التحديات التي تواجهها الإنسانية وتتهدَّد الجنس البشري وألقى الضوء عليها وتصدَّى لضرورة البدء بمعالجتها على نحوٍ جدي. وأُتبِعَ هذا الإعلان بإصدار «أهداف التنمية الألفية» الثمانية، التي أعدَّتها الأمانة العامة مشكِّلةً حملة للتحقيق بحلول عام 2015.

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة عندئذٍ إلى اجتماع قمة في «مونتيري» عام 2002 تعالج قضايا تمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت القمة العالمية للتنمية المستدامة خطوة اتُّخذت لاحقاً في العام نفسه، ورمت إلى تبنِّي خطة عملٍ لتنفيذ الأهداف المذكورة بحلول عام 2015.

والواقع أنَّ القمتين المذكورتين انعقدتا في فترة شهدت تغيُّرين دراماتيكيين رئيسيين في العالم هما: إنشاء «منظمة التجارة العالمية» وأحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).

وقد أوضح الأستاذ عبد الصمد أنَّ «منظمة التجارة العالمية» أُنشئت في عام 1994 في خلال اختتام جولة «أوروغواي» للمفاوضات التي انطلقت في عام 1986. وقد أُريد أن تكون هذه المنظمة منظمةً عالمية يُفترضُ أن تنظم القضايا المتعلقة بالتجارة، بيد أنَّها توسَّعت لتنال من مجالات ومظاهر أخرى غير التجارة، مما بات يؤثِّر في العلاقات الدولية ويفرض على النظام العالمي قوانين وقواعد جديدة. وقد أسهمت «منظمة التجارة العالمية» في تفكيك الاقتصادات في البلدان النامية وتعريتها وذهبت إلى أبعد من ذلك استمراراً في فرض سياسات الهيكلة البنيوية التي كانت تقترحها مؤسسات التمويل الدولية على امتداد العقدين الأخيرين في ظروف الأسواق المفتوحة الجديدة في مواجهة الشركات متعدِّدة الجنسية.

أما بالنسبة إلى أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) فقد جاءت النتائج في إعلان ما أُطلِقَ عليه الحرب على الإرهاب دون تحديد واضح لهذا الأخير. وهذا ما يبرِّر كل أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وفرض قوانين وقيود جديدة، إضافة إلى تمدُّد الاتجاهات الإمبريالية الهيمنية.

وإذن، فقد جرى التوافق خلال القمة العالمية لتمويل التنمية في «مونتيري» على أنَّ التجارة الحرة يجب أن تكون المعزِّز الرئيسي للتنمية، في حين أنَّ زعماء الدول تراجعوا خطوة إلى الوراء في قمة «جوهانسبيرغ» بعد عشر سنوات من تبنِّي «الأجندة 21». وقد اقتُرح «ريو+10» لتقييم تنفيذ هذه الأجندة والاتفاقيات البيئية متعدِّدة الأطراف، فضلاً عن تبنِّي إجراءات لحماية البلدان النامية من آثار العولمة الجانبية، غير أنَّ القمة فشلت في معالجة الموضوعات المذكورة أعلاه.

وعلاوة على ذلك، يظهر أنَّ «أهداف التنمية الألفية» يشكِّل خطة عمل زعماء دول العالم التزموا تحقيقها بحلول عام 2015. بيد أنَّ ممثلي منظمات المجتمعات المدنية يعتبرون أهداف التنمية متواضعة ومقلَّصة، مقارنةً بـ «الأجندة 21» والالتزامات العشرة التي صدرت عن «كوبنهاغن» (1995) خلال قمة التنمية الاجتماعية العالمية. بيد أنَّها نسخة معدَّلة لإعلان «عالم أفضل للجميع»[8] الذي صدر عن «قمة التنمية الاجتماعية العالمية+5» المنعقدة في «جينيف» (2000). وبالإضافة إلى ذلك، يعكس الهدف الثامن من «أهداف التنمية الألفية» مسؤولية البلدان الغنية في مواجهة التحدِّيات باقتراح معايير لشراكة عالمية.

وفي ختام المداخلة، لاحظ الأستاذ عبد الصمد أنه مع كون «أهداف التنمية الألفية» لا تلبِّي حاجات البلدان النامية، فهي أداة قابلة للقياس وصالحة للدفاع ضغطاً على حكومات البلدان النامية لتبنِّي سياسات قادرة على تحقيق الحدِّ الأدنى من العدالة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، فهذه يمكنها أن تكون أداة كفوءة للضغط على البلدان الغنية لدعم البلدان النامية في تحقيق التزاماتها وتعهُّداتها، ولا سيَّما عندما يتعلق الأمر بالهدفين السابع والثامن حول التنمية المستدامة والشراكة العالمية.

(8) خطة عمل تبنَّتها الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية وبلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) للتعاطي مع قضايا البلدان النامية.

آليات وطرق تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمعات المدنية العربية الأخرى

عزت عبد الهادي، ناديا إنجلز
مؤتمر قضايا المجتمع المدني الفلسطيني،
المنتدى الاجتماعي المغربي

تستهلُّ الورقة بالتأكيد على حاجة المجتمع المدني الفلسطيني العاجلة إلى دعم عربي أكبر من جانب منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي؛ وتعرِّف هدفها بوضع توجهات استراتيجية من منظور فلسطيني لبناء آليات تتبعها المنظمات الأهلية العربية لتعزيز التنمية في فلسطين. وهذه التوجُّهات يمكن أن تشكِّل سابقة للتعاون العربي وأساساً للتحوُّل الديموقراطي في كل أنحاء العالم العربي. فتعبئة المجتمعات المدنية في العالم العربي دعماً لهذا المنظور الفلسطيني من خلال آليات تشمل رفع درجة التعاون والاتصال وتبادل المعلومات في ما بينها سيؤدي إلى دعمها جميعاً وتقويتها على حدٍّ سواء.

ويرى معدَّا الورقة أنه من المهم جداً أن يربط الدعم وأعمال الإغاثة والإعانات الصحية الممنوحة للفلسطينيين باستراتيجيات تنموية بعيدة المدى، وذلك لضمان القدرة الفلسطينية على الاستمرار في وضع الأسس

للاستقلال والاكتفاء الذاتي، لأنه إذا استمر دعم الشعب الفلسطيني على هذا المنوال (أي الاقتصار على المساعدات الإنسانية والإغاثية فقط) فمن الممكن أن تتشكل ثقافة الاعتماد السلبي على هذه الإعانات، ممَّا يهدد دورة الصمود الفلسطيني.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في مجال توفير الخدمات وتطوير بنية تحتية اقتصادية واجتماعية للمجتمعْ الفلسطيني، يسود فيه تدهور مستمر في كافة مجالات تنميته بسبب الممارسات الإسرائيلية العنيفة تجاه الفلسطينيين وغياب دعمهم المادّي والمعنوي.

نظرة على المؤسسات الأهلية الفلسطينية:

يوجد منذ أيار (مايو) 2001 –بحسب ما جاء في دراسة لمعهد البحوث السياسية والاقتصادية– 926 منظمة غير حكومية فلسطينية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وتسهم بشكل كبير في خدمة أهداف التنمية الفلسطينية. إلا أنه ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى اتخذت الرؤيا التنموية الفلسطينية ثلاثة اتجاهات هي:

- الاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
- الاستمرار في بناء الدولة وتطوير مجتمع ديموقراطي تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وضمان الحقوق الإنسانية للجميع وتكافؤ الفرص.
- الاستجابة للاحتياجات والأولويات المحلية، وذلك ببناء نماذج مبتكرة للتنمية المجتمعية والدفاع عن مصالح الفئات الضعيفة والمهمَّشة.

وقد تمَّ تبنِّي خمس استراتيجيات لتنفيذ هذه الرؤيا:

- o تعزيز الوعي المجتمعي تجاه الموضوعات والقضايا الرئيسية في التنمية ومحاربة الفقر.
- o التأثير في الأنظمة والتشريعات والسياسات العامة لصناع القرار بشكل عام، والسلطة الفلسطينية بشكل خاص.
- o تقديم الخدمات.
- o المأسسة وبناء القدرات.
- o التشبيك والتنسيق بين جميع الأطراف المؤثِّرة في عملية التنمية والتحول الديموقراطي.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الطرفين الفلسطيني والعربي، التي استنتجها الكاتبان من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض ممثلي المجتمع المدني في فلسطين، فهناك:

- o ترحيب بالتعاون مع العالم العربي لسببين هما: الأول يتعلق بالصعوبات المتزايدة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والثاني على علاقة بتغيُّر التوجُّهات وبالتدخُّل المتزايد للمانحين، استجابةً للقلق العالمي حول الإرهاب.
- o التأكيد على أهمية التشبيك وتكوين الشبكات.
- o القلق من وضع الشبكات الحالية التي لا تعمل جيداً ومن طرق تأسيسها، إذ أنَّ العديد منها أُسِّس بدعم وإسناد من الجهات المانحة بدلاً من الشركاء الأصليين.
- o صعوبة العمل مع الشركاء، وهذا يعود إما إلى نقص الخبرة لديهم في العمل المدني أو لصعوبة التعاون معهم بسبب القيود الكبيرة

التي يتعرَّضون لها من قبل حكوماتهم الوطنية.

- o عدم وجود آليات واضحة تحكم العلاقة بين المنظمات والشبكات غير الحكومية.

من هنا، يجب بدايةً، وبغية إقامة علاقة شراكة وتعاون بين المجتمع المدني العربي والفلسطيني، تطوير نظرة مشتركة لحلٍّ عادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولعناصر واضحة للشراكة في مجال التنمية البشرية (الاتفاق على أنَّ الإصلاحْ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في كل العالم العربي هو شرط أساسي لتنمية حقيقية ومستدامة) والتحول الديموقراطي والعدالة الاجتماعية وموضوعات الأمن والسلام. كما ينبغي دمج المبادرات المحلية بالمبادرات الدولية لكي لا ينعزل العالم العربي عن محيطه الدولي.

ولغرض فحص إمكانيات التعاون الفلسطيني العربي، قام الباحثان باستخدام أداة تحليل «سوات»، وهي تعتبر من الأدوات السهلة للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر. هذا، ويمكن تلخيص التحدِّيات الرئيسية أمام الشراكة الفلسطينية– العربية من أجل التنمية الإقليمية ودعم القضايا الفلسطينية بالتالي:

1- غياب تبادل المعلومات وآليات الاتصال.
2- انعدام الرؤية حول الموضوع.
3- عدم تكافؤ القدرات والموارد الإنسانية.
4- انعدام وجود آليات للتعاون النشط والفعال.
5- قضايا تتعلق بالتمويل.

وقد اقترح الباحثان استراتيجيات وآليات للتعاون المستقبلي لمواجهة هذه التحديات ولدعم المجتمع المدني الفلسطيني والعربي، من خلال تعزيز الوصول إلى المعلومات حول الوضع الفلسطيني والتنمية في فلسطين. ويمكن تحقيق الاستراتيجية الأولى من خلال:

- دعم مُواقع «الإنترنت» الفلسطينية الفاعلة، التي توفر تبادل المعلومات والخبرة ويمكنها أن تكون أداة قوية للتأثير والتشبيك في بلدٍ تنعدم فيه حرية الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وحيث يواجه الناس صعوبة في السفر إلى أي مكان في العالم. ويمكن للبوابات والصفحات الإلكترونية أن تسهم في عرض الأولويات والاحتياجات التنموية الفلسطينية، وكذلك المشاريع التنموية التي يرغب الفلسطينيون في تمويلها.
- المؤسسات التعليمية والأكاديمية في البلدان العربية، وذلك بغية نشر معلومات عن تاريخ الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني والثقافة المحلية وحياة الفلسطينيين اليومية. إذ يمكن أن تضاف قضية فلسطين إلى مناهج المدارس العربية، وأن توضع برامج منح للفلسطينيين لتشجيع التدريب التقني غير المتوفر في الضفة والقطاع ولتلبية الحاجات الفلسطينية.
- الإعلام، إذ يجب بناء علاقات بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وبين وسائل الإعلام العربية. كما وإنَّ إقامة محطة بث تلفزيوني وإذاعي مستقلة للمجتمع المدني –بالإضافة إلى البرامج المشتركة بين البلدان– يمكن أن تعزِّز التعاون وتبادل المعلومات.

- التشبيك، وتحديداً عبر منتدى عام لمناقشة القضية الفلسطينية في كل أنحاء العالم، وأخيراً من خلال التبادل وتقصّي الحقائق، أي إرسال بعثات إلى فلسطين بهدف معاينة المعلومات المباشرة عن التحديات التي يواجهها الفلسطينيون واقعاً.

أما الاستراتيجية الثانية فتتلخّص في تطوير خطط استراتيجية قطاعية في فلسطين والعالم العربي، وذلك بهدف الاستخدام الأمثل للموارد وتلبية الأولويات. وقد اقترح الباحثان بعض الأفكار للتعاون القطاعي في الزراعة والبيئة وفي توليد الدخل والتوظيف ومحاربة الفقر. أضف إلى ذلك تطوير خطة طوارئ فلسطينية تأخذ بالحسبان مختلف السيناريوهات السياسية ليتم توزيعها على منظمات المجتمع المدني في العالم العربي من أجل مشاركتها ولاستشراف أولويات المجتمع الفلسطيني واحتياجاته الطارئة.

وقد أُكِّد على أهمية بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية، عبر استقدام خبراء من مؤسسات ومنظمات في العالم العربي كمتطوعين لدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ليتعرفوا عن قرب على احتياجاتها وتاريخها الطويل.

وتتناول الإستراتيجية الثالثة آليات للتعاون والعمل وذلك:

1- لتقوية التشبيك بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ونظيراتها العربية ومأسسته وتنظيمه، من خلال المشاركة الفعالة في حملات مشتركة لضمان الفعالية في تقديم الخدمات والاستفادة القصوى من المساعدات الأجنبية.

2- لإقامة حملات تعبئة وضغط في العالم العربي لصالح القضية الفلسطينية، من خلال تحريك وتعبئة نشاطات إغاثية شعبية تطوعية في كل العالم العربي، استجابةً لأحداث تقع في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتنظيم حملات لزيادة الوعي حول الوضع في فلسطين وتنظيم دعم شعبي عربي للقضايا، التي يمكن ربطها بالأولويات المحلية وإمكانٍ أن تؤسِّس لبناء حركات اجتماعية قطرية في كل أنحاء العالم، وتنظيم حملات في العالم العربي للضغط على إسرائيل لتغيير سياستها حيال الفلسطينيين، والتأثير على صناع السياسة والمانحين والحكومات والارتباط مع حملات وحركات خارج العالم العربي.

كما تتناول الاستراتيجية الثالثة، أخيراً، موضوع التمويل، وذلك عبر زيادة عدد المشروعات والأبحاث المشتركة في المنطقة، وتطوير مشروعات تمويل عربية مستقلة.

من هنا، يمكن لمنظمات العالم العربي أن تقوم ببناء القدرات للتأثير على سياسات التمويل واستراتيجياته من خلال العمل معاً على دعم القضية الفلسطينية؛ وإنَّ الشراكة التي تطوَّر حالياً لدعم المقاومة الفلسطينية والتنمية طويلة الأمد يمكن أن تصبح نموذجاً عالمياً للتعاون الإقليمي وتؤسِّس للإصلاح في جميع أنحاء العالم العربي.

خلاصة

نجح المجتمع المدني المغربي مرتين في تنظيم منتدى اجتماعي وطني منفتح على كل تجمُّعات المجتمع المدني؛ إذ كان محاولة واقعية لتطوير دينامية المجتمع المدني، ليس في المغرب فحسب، بل في كل المنطقة العربية أيضاً. وهكذا، فهو يقدِّم فرصة لتعاون كل الرؤى الإقليمية حول قضايا العولمة والتنمية وعملية البحث عن البدائل وبنائها، وتعزيز القدرة على نقل الانخراط مع المنتديات الاجتماعية إلى جسور بين الإنجازات المحلية والدولية. وهذا ذو أهمية كبيرة في ضوء القضايا الأكثر إثارة للنقاش، عنينا قضايا الحركة الاجتماعية العربية ومستقبلها.

وبناءً على تجارب المنتديين الاجتماعيين المغربيين، فمن الجدير بالذكر أنَّ المجتمع المدني المغربي، مع تنوُّع المجموعات المنخرطة والناشطة فيه، بيَّن استعداده لاستضافة المنتدى الاجتماعي العالمي السادس الذي سيعقَد في عام2006 . وهذا حدث بالغ الأهمية بالنسبة إلى المنطقة العربية، أخذاً بعين الاعتبار تطور دور منظمات المجتمع المدني وتغيره في مختلف البلدان العربية، فضلاً عن تزايد التحدِّيات في سياق الديناميات الوطنية والإقليمية والدولية. إنَّ المنطقة العربية

حالياً هي محور نقاش قضايا الدمقرطة والإصلاح والتكامل العالمي، مع مواجهة دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية كماً هائلاً من الأسئلة المنبثقة في ضوء هذه القضايا. في هذا السياق، سوف يعززانعقاد المنتدى الاجتماعي العالمي في المغرب دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية ككل، كما انه سيضفي طابعاً شمولياً ذا بعد متوسطي وأفريقي وعربي على المنتدى. إنَّ مثل هذه المبادرة ستحظى بأهمية كبيرة وحاسمة بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني العربي، بما فيها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، التي ستدعم عملية تعبئة المجتمع المدني العربي وتسهم فيها، بما يفضي إلى إنجاح المنتدى الاجتماعي العالمي المزمع عقده في المغرب.